قدموا له ورقة بحثية بعنوان» قبل فوات الأوان»

الغانم بحث مع أكاديميين متخصصين معالجة الاختلالات الاقتصادية

الغانم مستقبلاً عدداً من الأكاديميين المختصين في الاقتصاد

جانب من اللقاء

استقبل رئيس مجلس الأمة مرزوق علي الغانم في مكتبه أمس عدد من الاكاديميين الكويتيين المتخصصين بالاقتصاد والمالية حيث قدموا له ورقة بحثية تتعلق بمعالجة أوجه الاختلالات الاقتصادية وأهمية خلق استدامة تنموية في البلاد تحت عنوان " قبل فوات الأوان "

وتركز اللقاء على أهم أوجه القصور والاختلال والضعف في البنية الاقتصادية وأهمية خلق منظومة اقتصادية راسخة ومتينة تضمن استدامة الأداء الاقتصادى والمالي الكويتي وتعزيز كفاءته وانتاجيته وتنافسيته.

وحضر اللقاء النواب عدنان عبدالصمد، والدكتور عبدالله الطريجي، وأحمد الحمد، والدكتور علي القطان، وأعضاء الوفد الأكاديمي الدكاترة ضاري الرشيد، وعبدالرحمن الطويل، ونواف العبدالجادر، ويعقوب باقر، وسليمان البدر، واحمد اشكناني، وعبدالرحمن الرفاعي، وحصة العجيان، وسارة خلف، ودلال احمد، وأسماء الفاضل، ومحمد عسكر، وسليمان الجزاف، وشملان البحر.

الغانم في لقطة جماعية مع الحضور

لتعزيز ميزانية الدولة التي تعاني من الخلل بسبب انخفاض أسعار النفط

«الميزانيات» ناقشت مشروع قانون بربط ميزانية «صندوق التنمية» وحسابه الختامي

اجتماع لجنة الميزانيات

ناقشت لجنة الميزانيات والحساب الختامي خلال اجتماعها أمس مشروع قانون بربط ميزانية الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية للسنة المالية 2021 / 2022، وحسابه الختامي للسنة المالية 2019 / 2020 وملاحظات ديوان المحاسبة وجهاز المراقبين الماليين عن السنتين الماليتين 2018 / 2019 و 2019 / 2020.

وقال مقرر اللجنة النائب د. بدر الداهوم في تصريح بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة إن الاجتماع تطرق إلى أهمية قيام الصندوق بدور فعال في تعزيز ميزانية الدولة التي تعاني من الخلل بسبب انخفاض أسعار النفط، و دعم عدد من المجالات الداخلية بتقديم القروض لبنك الائتمان والمنح للتعليم العالي والبعثات الدراسية لخريجي الثانوية.

وأضاف أن "مدير الصندوق كشف للجنة عن وجود سندات بقيمة 500 مليون، وأبدى استغرابه من إلغاء جميع القروض الإسكانية عن المواطنين"، معتبرا أن "ما قاله مدير الصندوق كلام خطير ويبين نظرة المسؤولين تجاه المواطن".

واعتبر الداهوم أن "الحكومة هي من تركت المال العام الذي نهب بالمليارات في فترة الغزو الغاشم ولم تقم باسترداده، مرورا بالعديد من التجاوزات في ملفات صندوق الجيش والصندوق الماليزي واليوروفايتر وضيافة الداخلية وغيرها من المناقصات الفاسدة التي سرق من خلالها المال العام"

وأكد أنه " في ظل الأزمة المالية فإن هناك حلولا ممكنة في ظل وجود صناديق يمكن أن تقوم بدور في الداخل وتخفيف الإرهاق عن ميزانية الدولة، بدلا من تقديم القروض والمنح للخارج".

وقال الداهوم إن اللجنة طرحت عددا من هذه الحلول خلال اجتماع اليوم، مشيرا إلى أن "الردود كانت سلبية وسيئة للأسف".

واعتبر أن عدم الاستفادة من الحلول مع وجودها أمام الحكومة هو فشل في الإدارة، ولا يدل على رغبة حقيقة في تخفيف العبء عن الميزانية، مشددا على أن "البلد أولى بالمنح والقروض التي توجه للخارج".

مع إعطائه صفة الاستعجال

عبدالكريم الكندري يقترح إنشاء نظام تسجيل مركزي لخريجي تخصص هندسة البترول

أعلن النائب د. عبدالكريم الكندري عن تقديمه اقتراحا برغبة في شأن انشاء نظام تسجيل مركزي لجميع الخريجين والخريجات تخصص هندسة بترول أسوة بنظام ديوان الخدمة، جاء في مقدمته:

يعتبر القطاع النفطي الشريان الرئيس والمصدر الأساسي لدخل الدولة، وبعد أكثر من نصف قرن من اكتشافه والعمل في صناعاته، يتعرض الطلاب والطالبات الدارسون والخريجون لتخصص هندسة بترول إلى مشكلة عدم قبولهم في هذا القطاع بحجج عدم وجود درجات وظيفية.

وبعد سنوات الانتظار تستمر معاناة هؤلاء والخوف من مستقبلهم بسبب عدم قدرتهم على شغل وظائف أخرى أو التسجيل في ديوان الخدمة كباقي التخصصات كونه لا يمكن عملية توظيفهم إلا بالقطاع النفطي، لذا فإنني أتقدم بالاقتراح برغبة التالي:

-1 يتم إنشاء نظام تسجيل مركزي لجميع الخريجين والخريجات تخصص هندسة بترول أسوة بنظام ديوان الخدمة بحيث يتم ترشيح المتقدمين لشغل الوظائف بالقطاع النفطي بشكل دوري من دون الحاجة لإجراء مقابلات شخصية تحقيقا لمعيار العدالة ومراعاة للظروف العملية للوظيفة كونها وظائف ذات طابع فني عملي وليست وظائف ذات الطابع الإداري، وحتى لا يبقى الخريجون رهينة إعلانات غير منتظمة تتغير شروطها بشكل مستمر.

-2 تقوم وزارة النفط ومؤسسة البترول الوطنية بتطبيق سياسة الإحلال الأمر الذي سيوفر فرص وظيفية لهؤلاء المتقدمين ويساهم في اعادة التوازن لهذا التخصص الدراسي الذي يجب أن يعين أصحابه في أماكنهم التي تناسب طبيعة عملهم الخاصة.

-3 يتم التنسيق بين وزارة التربية والتعليم العالي وجامعة الكويت والهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب ومؤسسة البترول ووزارة النفط لربط احتياجات سوق العمل بعدد البعثات وعدد المقبولين بالجامعات بالكويت.

أجلت النطق بالحكم بشأن الطعن بانتخاب رئيس المجلس إلى 3 مارس

«الدستورية» ترفض جميع الطعون المقدمة ببطلان انتخابات مجلس الأمة 2020

المحكمة الدستورية

قضت المحكمة الدستورية في جلستها أمس برفض الطعون المقدمة ببطلان عملية الانتخاب لانتخابات مجلس الأمة 2020 برمتها لبطلان مرسوم الدعوة "رقم 2020/150".

كما قررت المحكمة تأجيل النطق بالحكم بشأن الطعن الخاص بانتخاب رئيس مجلس الأمة إلى الثالث من شهر مارس المقبل.

دعت المؤسسات المرتبطة لتقدم دراستها حول تطوير التعليم

«التعليمية» ناقشت آلية مراقبة الجامعات الخاصة وقضية الابتعاث الداخلي

جانب من اجتماع اللجنة التعليمية

ناقشت لجنة شؤون التعليم والثقافة والإرشاد في اجتماعها أمس اقتراح برغبة بشأن التوسع في دول الابتعاث وزيادة عدد الجامعات الخاصة، بحضور ممثلين عن مجلس الجامعات الخاصة.

وقال رئيس اللجنة النائب د. حمد المطر في تصريح بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة، إن اللجنة اجتمعت أمس بكامل أعضائها، وتم خلال الاجتماع التعرف على طبيعة الجامعات الخاصة وآلية عملها ومراقبتها وعدد الطلبة والابتعاث الداخلي.

وأضاف أن "مجلس الجامعات قام بخطوات جيدة، ونتوقع خطوات أخرى في القادم من الأيام أبرزها اشتراط أن تكون الجامعات جديدة الراغبة في فتح فرع لها في الكويت من ضمن أفضل 500 جامعة على مستوى العالم".

ولفت إلى أنه "في السابق كان يشترط على تلك الجامعات أن تكون من ضمن افضل 100 جامعة في العالم، معتبراً أن هذا الأمر صعب تنفيذه، لذلك تم تعديله إلى من افضل 500".

ودعا المطر المؤسسات المرتبطة بالتعليم وأبرزها مؤسسة الكويت للتقدم العلمي إلى دراسة إيجاد جامعات خاصة أخرى بدعم حكومي من أجل تطوير التعليم.

وأعرب عن اسفه لاستمرار الفوضى في بعض اختصاصات مجلس الجامعات الخاصة، مشيرا إلى ان "هناك 3 جامعات قدمت طلبا للاعتماد من مجلس الجامعات الخاصة وهي الجامعة الكندية وجامعة ميونيخ وكلية الإدارة".

وأضاف أنه "وبحسب رئيس المجلس فإن الجامعة الكندية وجامعة ميونخ حصلتا على أراض من الدولة من دون علم مجلس الجامعات الخاصة وبتخطي مبدأ الأولوية".

وأكد على أنه كان من المفترض ان تسلم الاراضي لمجلس الجامعات الخاصة وبدوره يمنحها بحسب الترتيب والمستحق إلى كلية الإدارة.

وأوضح المطر أن "الجامعة الكندية طلبت 100 ألف متر مربع ومنحت 110 آلاف متر مربع وجامعة ميونخ طلبت 150 ألف متر مربع وتم منحها".

واضاف أن "كلية الإدارة طلبت 75 ألف متر مربع ولها أحقية في تسلم الأرض بحسب المرسوم الصادر"، متسائلا " كيف يتم منح أراض لجامعات من دون علم وإشراف مجلس الجامعات الخاصة ؟".

وأشار إلى استغراب جميع أعضاء اللجنة التعليمية ورئيس مجلس الجامعات الخاصة، لمنح الأراضي بهذه الصورة، معتبرا ذلك ضربا من الفساد تضعه اللجنة بين يدي رئيس الوزراء ووزير التربية القادم.

وأكد أن اللجنة ستتابع هذا الموضوع ، داعياً المؤسسات الحكومية إلى التعامل مع الجميع بمسطرة واحدة مبنية على العدل والمساواة.

5 نواب يقترحون إعادة تنظيم المساعدات والالتزامات المالية للخارج

أعلن 5 نواب عن تقديمهم اقتراحا بقانون بشأن تنظيم المساعدات والالتزامات المالية للخارج، مع إعطائه صفة الاستعجال.

ويقضي الاقتراح الذي تقدم به كل من النواب د. حسن جوهر، مهلهل المضف، مهند الساير، د. حمد روح الدين، وعبدالله المضف، بوقف المساعدات الخارجية والقروض والودائع البنكية لمدة خمس سنوات لمراجعتها وإعادة توجيهها بما يخدم مصلحة الدولة، ووضع آليات لضمان استردادها.

ونص الاقتراح على ما يلي:

"مادة أولى":تلتزم الحكومة بدءً من بداية السنة المالية (2021–2022) بعدم توقيع أي اتفاقيات أو مذكرات تفاهم مع أي من الدول الأخرى تتضمن تقديم الهبات والمساعدات الخارجية والقروض بأنواعها والدعم المالي والودائع البنكية والمصرفية وغيرها من أشكال الدعم المالي للدول والكيانات والأشخاص الاعتبارية والمنظمات الدولة أو الأهلية في الخارج، ولمدة خمس سنوات مالية.

يستثنى مما تقدم المساعدات والعقود والاتفاقيات والتعهدات الموقعة قبل العمل بأحكام هذا القانون والإعانات الإغاثية والإنسانية الطارئة بسبب الكوارث الطبيعية والأوبئة الصحية شريطة ضمان وصولها إلى المناطق المنكوبة والمتضررين مباشرة بواسطة الهيئات الحكومية أو ممثليها من مؤسسات المجتمع المدني أو جمعيات النفع العام الوطنية.

"مادة ثانية":على وزارة المالية تعيين مكاتب المحاماة المتخصصة المحلية والعالمية أو منظمات تتبع الأموال واستردادها لدى الغير لاتخاذ إجراءات المطالبة القانونية لاسترجاع قيمة القروض المستحقة أو متعثرة السداد. "مادة ثالثة":يقوم بنك الكويت المركزي بالإجراءات القانونية لاسترجاع الودائع المصرفية والبنكية المسجلة باسم دولة الكويت لدى البنوك المركزية أو الخاصة في الدول الأجنبية التي انتهت المدة الزمنية لإيداعها.

"مادة رابعة":على وزارة الخارجية موافاة مجلس الأمة بتقرير دوري كل ثلاثة أشهر عن الخطوات الدبلوماسية والترتيبات المتخذة مع حكومات الدول المعنية في المادة الأولى من القانون، لاسترجاع الأموال الكويتية في الخارج، كما تقدم وزارة المالية من خلال بنك الكويت المركزي تقريراً كل ثلاثة شهور إلى مجلس الأمة عن الخطوات الدبلوماسية والإجراءات المتخذة مع حكومات الدول التي أودع في بنوكها المركزية أو الأهلية ودائع باسم دولة الكويت لاسترجاعها.

"مادة خامسة":على رئيس مجلس الوزراء والوزراء – كل في ما يخصه – تنفيذ هذا القانون.